

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارنة

وعضوية القضاة السادة

محمد المحادين ، هاني قافيش ، د. فؤاد الدرادكة ، مازن قرعان

بتاريخ ٢٠١١/٦/١٥ تقدم المستدعي محمد عبدالرحيم محمد بني مصطفى وكيله المحامي
محمود قوقزة بطلب إعادة نظر في القضية التمييزية الحقوقية رقم (٢٠١٠/٤٨١٨) فصل
٢٧/٤/٢٠١١ للأسباب الواردة في الطلب .

١- لقد قامت محكمة التمييز وفي ردها على أسباب التمييز (وعن السببين الأول والثالث
ومفادهما النعي على القرار المطعون فيه الخطأ من حيث النتيجة التي توصلت إليها
المحكمة بعدم توجيه إنذار عدلي قبل إقامة الدعوى) إن المستدعي لم يشر في سبب
تمييزه إلى ذلك .

٢- ذكرت محكمة التمييز ... أنه لا يوجد ما يشير إلى تسوية في هذه القضية
وبالرجوع إلى الملف الاستئنافي رقم (٢٠١٠/٢٣٣٠) فإنه تم تقديم اتفاقية مصالحة
وتسوية إلى محكمة الاستئناف .

٣- لم تذكر محكمة التمييز أنها قبلت التمييز شكلاً للمرة الثانية وأن محكمة التمييز ردت
الطعن استناداً إلى هذه الأسباب الشكلية .

القرار

بالتدقيق وبالرجوع إلى المادة (٢٠٤) من قانون أصول المحاكمات المدنية فقد نصت
الفقرة (١) : لا يجوز الطعن في أحكام محكمة التمييز بأي طريق من طرق الطعن .

ونصت الفقرة (٢) على الرغم مما ورد في الفقرة (١) من هذه المادة يجوز لمحكمة
التمييز إعادة النظر في قرارها الصادر في أي قضية إذا تبين لها أنها قد ردت الطعن

استناداً لأي سبب شكلي خلافاً لحكم القانون بما في ذلك القرارات الصادرة عن رئيس محكمة التمييز أو من يفوضه والمتعلقة برد طلب منح الإذن .

وحيث أن القرار الصادر في القضية رقم (٢٠١٠/٤٨١٨) والمتضمن رد الطعن التمييزي وتأييد القرار المطعون فيه لم يكن استناداً لسبب شكلي فإن ذلك يستوجب رد طلب إعادة النظر .

لهذا نقرر رد الطلب .

قراراً صدر بتاريخ ٢٥ ذي الحجة سنة ١٤٣٢ هـ الموافق ٢١/١١/٢٠١١م

القاضي المترئس

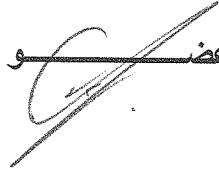


عضو



عضو


عضو



عضو



رئيس الديوان

دقق / غ. غ. ب. غ.


وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارنة
وعضوية القضاة السادة

محمد المحادين ، هاني قاقيش ، د. فؤاد الدرادكة ، مازن القرعان

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٠/٤٨١٨

المميز: محمد عبد الرحيم محمد بني مصطفى

وكيله المحامي محمود قوقزة

المميز ضده: خالد سليمان أحمد الصمادي

وكيله المحامي محمد القيام

بتاريخ ٢٤/١٠/٢٠١٠ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن
محكمة استئناف حقوق اربد في القضية رقم ٢٣٣٠/٢٠١٠ فصل ٢٦/٩/٢٠١٠ المتضمن
رد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق جرش رقم
١٤١/٢٠٠٧ فصل ٨/١٠/٢٠٠٨ القاضي: (الحكم بإلزام المدعى عليه بالمبلغ المدعى به
والبالغ (٣٤٥٩٠) ديناراً مع تضمينه الرسوم والمصاريف ومبلغ (٥٠٠) دينار أتعاب
محاماة وتغريمه خمس الدين الذي أنكر انشغال ذمته به وهو المبلغ المحكوم به) وتضمين
المستأنف الرسوم والمصاريف التي تكبدها المستأنف عليه في المرحلة الاستئنافية ومبلغ
(٢٥٠) ديناراً أتعاب محاماة عن هذه المرحلة.

وتلخص أسباب التمييز بما يلي:

١- أخطأت محكمة استئناف حقوق اربد في قرارها ومن قبلها محكمة الدرجة الأولى من
حيث النتيجة التي توصلت إليها حيث أن المميز ضده أساساً وقبل إقامة الدعوى

ومؤسساً دعواه على سند من القول :

بأن ذمة المدعى عليه مشغولة له بالمبلغ المدعى به وذلك بموجب تسع كمبيالات الأولى وحتى الثامنة مؤرخة على التوالي من ٢٠٠٧/١/١ وحتى ٢٠١٤/١/١ والكمبيالة التاسعة مؤرخة في ٢٠١٤/٥/١ وأنه يوجد شرط في الكمبيالات بأنه إذا استحققت كمبيالة في موعدها ولم تدفع تصبح جميع الكمبيالات مستحقة الدفع .

وقد قام المدعي بطرح الكمبيالات لدى دائرة تنفيذ جرش حيث تشكلت القضية التنفيذية رقم ٢٠٠٧/١١٠٢ وقد أنكر المدعى عليه الدين مما استوجب إقامة هذه الدعوى وأن المدعي يطلب بالنتيجة إلزام المدعى عليه بتأدية المبلغ المدعى به مع الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة والفائدة القانونية.

وبتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٨ أصدرت محكمة الدرجة الأولى قرارها رقم ٢٠٠٧/١٤١ الذي قررت فيه الحكم بإلزام المدعى عليه بالمبلغ المدعى به والبالغ (٣٤٥٩٠) ديناراً مع تضمينه الرسوم والمصاريف ومبلغ (٥٠٠) دينار أتعاب محاماة وتغريمه خمس الدين الذي أنكر انشغال ذمته به وهو المبلغ المحكوم به .

لم يرتض المدعى عليه بهذا القرار وطعن فيه استئنافاً حيث قررت محكمة استئناف اربد بقرارها رقم ٢٠٠٨/٢٣٦٥٧ تاريخ ٢٠٠٩/٢/٨ رد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف وتضمين المستأنف الرسوم والمصاريف ومبلغ (٢٥٠) ديناراً أتعاب محاماة عن المرحلة الاستئنافية.

لم يرتض المدعى عليه بالقرار الاستئنافي وطعن فيه تمييزاً للأسباب التي أوردها في لائحة التمييز المقدمة من وكيله بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٠.

بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/١٣ أصدرت محكمتنا قرارها رقم ٢٠٠٩/١١٩٢ والذي جاء فيه:

(وقبل الرد على أسباب التمييز نجد أن قيمة الدعوى تزيد قيمتها على ثلاثين ألف دينار وقد طلب المدعى عليه نظر الدعوى مرافعة وأن محكمة الاستئناف نظرتها تدقيقاً.

ومن الرجوع إلى أحكام المادة ٢/١٨٢ من قانون أصول المحاكمات المدنية قد أوجبت على محكمة الاستئناف رؤية الدعوى مرافعة في الدعوى التي تزيد قيمتها على ثلاثين ألف دينار إذا طلب أحد الخصوم رؤيتها مرافعة.

وحيث أن قيمة الدعوى تزيد على ثلاثين ألف دينار وأن المدعى عليه طلب رؤيتها مرافعة وعليه تكون رؤية محكمة استئناف إربد الدعوى تدقيقاً فيه مخالفة لأحكام المادة ٢/١٨٢ من قانون أصول المحاكمات المدنية مما يجعل هذا الطعن يرد على القرار المطعون فيه من هذه الناحية ويستوجب نقضه.

وعليه ودون حاجة لبحث أسباب التمييز نقرر نقض القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى).

بعد إعادة القضية إلى محكمة الاستئناف وسماع أقوال الطرفين اتبعت المحكمة ما ورد بقرار النقض .

وبعد استكمال إجراءات المحاكمة أصدرت المحكمة قرارها رقم ٢٠١٠/٢٣٣٠ تاريخ ٢٠١٠/٩/٢٦ والمتضمن رد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف وتضمين المستأنف الرسوم والمصاريف ومبلغ مائتين وخمسين ديناراً أتعاب محاماة عن المرحلة الاستئنافية . لم يرض المستأنف (المدعى عليه) بالقرار حيث استدعى تمييزه للمرة الثانية وللأسباب الواردة في لائحة التمييز.

وللرد على أسباب التمييز :

وعن السببين الأول والثالث ومفادهما النعي على القرار المطعون فيه الخطأ من حيث النتيجة التي توصلت إليها المحكمة لعدم توجيه إنذار عدلي قبل إقامة الدعوى. فإننا نجد أنه وبالنسبة للكيميالات موضوع الدعوى محدد بها تاريخ الاستحقاق وبالتالي فإنه لا ضرورة لتوجيه إنذار عدلي للدفع. مما يستوجب رد هذين السببين.

وعن السبب الثاني ومفاده النعي على القرار المطعون فيه الخطأ من حيث عدم رد الدعوى حيث أنه اتفق على إسقاط الاستئناف مقابل اتفاق على تسوية القضية. فإننا نجد أن إسقاط الدعوى لا يمنع من تجديدها وأنه لا يوجد ما يشير إلى تسوية هذه القضية. مما يستوجب رد هذا السبب .

وعن السبب الرابع ومفاده النعي على القرار المطعون فيه الخطأ من حيث القول أن صيغة اليمين المقررة لم يذكر فيها أوصاف سند براءة الذمة وجاءت الصيغة غامضة وغير مستوفية لوقائع الدعوى فإنه وبالرجوع إلى الملف البدائي فإننا نجد أن المحكمة اعتبرت وكيل المدعى عليه عاجزاً عن إحضار شهوده وقررت تحديد صيغة يمين حاسمة قام المدعى عليه بحلفها.

وحيث أن صيغة اليمين جاءت متناسبة مع وقائع وبيانات الدعوى فإن ذلك يستوجب رد هذا السبب.

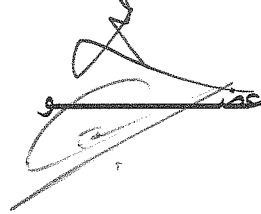
لهذا واستناداً لما تقدم نقرر رد الطعن وتأييد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٤٣٢ هـ الموافق ٢٧/٤/٢٠١١ م

القاضي المترئس



عضو

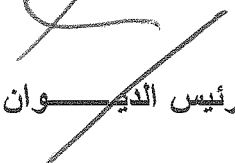


عضو

عضو



عضو



رئيس الديوان

دقق / رش

